أثر مدرسة الكوفة في نشأة علم الصرف

إعداد: أ. حواء بشير بالنور

أ. زينب امحمد أبوراس

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فمنذ أنْ أَعْلَى الله شأنَ اللُّغةِ العربية علوًا يصلُ إلى مرتبة التقديس، وذلك باصطفائه –سبحانه وتعالى– لها واختيارها لغة للرسالة المحمّدية، فمنذ هذا الاختيار الربّاني الذي حكم بالخلود، وقضى بالتقديس لأسمَى وأنبل لغة على وجه الأرض، وعلماؤنا يقومون جيلاً بعد جيل، وخلفًا بعد سلف لدراسة مبانيها، وفهم معانيها، وتدوين خلاصات بحوثهم، وثمار جهودهم، نصحًا منهم لأئمة المسلمين وعامتهم، ولا يزالون، فجزاهم الله عنا كل خير في كل حرف خلّفوه لنا يرجون به رضا الله ونصح أمتهم.

ولا يخفَى على كل ذي لبّ مدى أهمية الدراسة للغة العربية بكل جوانبها، فلذلك تقدّمنا ببحثنا هذا متناولين أحد موضوعاتها وهو أثر مدرسة الكوفة في نشأة علم الصرف، وقد جعلنا البحث في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، تكلّمنا في التمهيد عن تعريف الصرف والتصريف ونشأة الصرف، وعن موضوع علم الصرف، وفائدته، ومرتبته، وتطوره، وفي الفصل الأول عن أشهر علماء المدرسة الكوفية، ومصادر الدراسة الكوفية، بعدها سِرْنا إلى الفصل الثاني إذ تناولنا فيه نماذج من آراء الكوفيين في بعض المسائل الصرفية، وتحدَّثْنا في الفصل الثالث عن نماذج من أقيسة الكوفيين.

التمهيد:

أولا: تعريف الصرف والتصريف في اللغة والاصطلاح:

الصرف: ردّ الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفًا، والصرف: بيع الذهب بالفضة، وهو من ذلك؛ لأنّه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر.[1]

والتصريف التبيين، وصرّفنا الآيات أي بيّنّاها، وتصريف الآيات تبيينها.[2]

أما في الاصطلاح :

فالصرف: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة.[3]

والتصريف: هو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب.[4]

ثانيًا: نشأة علم الصرف

لقد كان اللحن الصرفي شائعًا منذ عهد صدر الإسلام، وهذا ما جعل العلماء يرجحونه سببا رئيسًا في نشأة علم الصرف.

وقد اختلف العلماء كثيرًا في قضية نشأة علم الصرف وانقسموا إلى قسمين:"

قسم يرى أنّ الصرف توقيف من الله –سبحانه وتعالى–، ويمثل هذا الاتجاه ابن فارس حيث قال: "إنّ لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱٓ ٱ ٱ ٱ ٱ[5]"، وقال أيضًا: "والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحًا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق[6]" ويرى أيضًا: "أنّ العرب العاربة لم تعرف رفعًا ولا نصبًا ولا همزًا، ويُستدل على ذلك بما جاء عن بعض الأعراب أنه قيل له: أتهمز إسرائيل؟ فقال: إنني إذًا لرجل سوء. فقالوا: وإنّما

1– لسان العرب لابن منظور، 2434/27-2435 بتصرف.

2– المصدر نفسه 2435/27 صرّف.

3– الصرف وتطبيقاته، ص7.

4– شرح شافية ابن الحاجب، 1/1.

5 – سورة البقرة الآية: (30).

6 – الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، ص6.

قال ذلك لأنّه لم يعرف من الهمز إلاّ الضغط والعصر، وقيل لآخر: أتجرّ فلسطين؟ فقال: إنّي إذًا لقويّ، فهو لا يعرف من الجرّ إلا السحب". [1]

والقسم الثاني: يرى أنّ الصرف توقيف واصطلاح، ويجمع بعضهم أنّ أبا الأسود الدؤلي (ت169هـ) هو واضع علم العربية، وأنه أخذه عن الإمام علي – رضي الله عنه– وفي ذلك يقول الزبيدي: "سُئل أبو الأسود عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه، فقال: تلقّيته من علي بن أبي طالب – رحمه الله–".[2]

وجاء عنه أيضًا: "وروي أنّ الذي أوجب عليه الوضع في النحو أنّ ابنته قعدت معه في يوم قائظ شديد الحرّ، فأرادت التعجّب من شدّة الحرّ فقالت: ما أشدُّ الحرِّ! فقال أبوها: القيظ وهو ما نحن فيه يا بنيّة؛ جوابًا عن كلامها لأنّه استفهام، فتحيّرت وظهر لها خطؤها فعلم أبو الأسود أنّها أرادت التعجّب فقال لها: قولي يا بنيّة: ما أشدّ الحرَّ!! فعمل باب التعجب، وباب الفاعل، والمفعول به وغيرها من الأبواب".[3]

ولعلّ ظاهرة اللحن اللغوي في العربية الشائعة زمان علي –– وأبي الأسود ترجّح كفّة الابتكار إليهما وهي أسباب قوية في ذلك، ويرى مجموعة من العلماء ومن بينهم السيوطي أنّ واضع علم التصريف هو معاذ بن مسلم، لكنّنا في الأخير سنخلص إلى أن أبا مسلم الهراء لم يكن من واضعي علم التصريف كما سنرى ذلك لاحقًا.

ثالثًا: موضوع علم الصرف

إنّ موضوع علم الصرف هو: الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، ويخرج من موضوع الصرف ما يأتي:

1– الحروف 2– الأسماء المبنية 3– الأسماء الأعجمية 4 – الأفعال الجامدة

رابعًا: فائدة هذا العلم (أهميته)

1 – المصدر نفسه، ص8.

2 – طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص13.

3 – المصدر نفسه، ص14.

عرض بعض علمائنا السالفين بيان أهمية التصريف ودقّته، فقال المازني:[1] "التصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من نقّب في العربية لأنّ فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو".[2]

وقال ابن جنّي[3]: "وهذا القبيل من العلم –أعني التصريف– يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنّه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به".[4]

فهذا العلم إذًا يفيد كثيرًا في معرفة ضبط بنية الكلمة، فهو يهتم بالكلمة في حدّ ذاتها بعيدًا عن السياق الإعرابي، فيبين ما طرأ عليها من زيادة أو حذف، وما حدث فيها من إعلال وإبدال، وتغيير في ترتيب حروفها إلى غير ذلك ممّا يهتمّ به هذا العلم.

خامسًا: مرتبة هذا العلم:

ذكر الصرفيون أنه ينبغي أن يتقدم درسه على النحو؛ لأن التصريف يبحث في الكلمة المفردة قبل تركيبها مع غيرها في الجملة العربية، قال ابن جني: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بَكرُ، ورأيت بَكرًا، ومررتُ ببَكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة"[5]

وتظهر مقولة ابن جني هذه أهمية علم الصرف بالنسبة للدراسات اللغوية، وقد تنبه المحدثون إلى ذلك فقسموا الدراسة اللغوية إلى مستويات أولها المستوى الصرفي.

---

1 – هو: بكر بن محمد بن بقية، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان المازني، النحوي (ت248هـ) وقيل (249هـ) من مؤلفاته: ما يلحن فيه العامة، والتصريف وغير ذلك. يُنظر: إنباه الرواة لـــ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، 281/1-282.

2 – المنصف لابن جنّي 340/2.

3 – هو: عثمان بن جني أبو الفتح النحوي، (ت392هـ)، من أهم مؤلفاته: الخصائص في النحو، سر الصناعة، وشرح تصريف المازني، وغير ذلك. يُنظر: بغية الوعاة للسيوطي 132/2.

4 – المنصف: 2/1.

5 – منهج الكوفيين في الصرف، لـــ مؤمن بن صبري غنام، 18/1.

سادسًا: تطوّر علم الصرف

بالنظر إلى كتب العربية نجد أنّ كتاب سيبويه من أقدم الكتب التي جاءت متناولة لمسائل الصرف، إلاّ أنها جاءت مختلطة بمسائل أخرى، ويلاحظ القارئ لهذا الكتاب أنّ سيبويه لم يضع فيه اصطلاحًا مستقلاً للعلم الذي يبحث في بناء الكلمة[1]، ويعدّ تصريف المازنيّ أول لَبِنة في مجال علم الصرف بصورة مستقلّة.[2]

وقد حدّد ابن جني مجالات البحث في التصريف وتعريفاته بأنّه: "علمٌ تُعرف به أصول كلام العرب من الزّوائد الداخلة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به".[3]

إلاّ أنّ تعريفات الصرف قد بدأت تتحدّد وتتعدّد منذ القرن الرابع الهجري، فهذا ابن الحاجب[4] يعرف التصريف في أوّل شافيته بقوله: "التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب". [5]

أمّا ابنُ مالك[6] فقد قال عنه في التسهيل: "التصريف علم يتعلّق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحّة وإعلال وشبه ذلك ومتعلّقه من الكلم، والأسماء المتمكّنة، والأفعال المتصرّفة".[7]

ويُضيف ابن عقيل[8] فقال: "فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها". [9]

وأغلب هذه التّعريفات تتّفق في أنّ مجال علم الصّرف دراسة الأسماء المتمكّنة، وتخرج من حدّها الحروف.

1 – يُنظر: الصرف الوافي لـــ د. أحمد عبد الدايم، 13/1.

2 – يُنظر: منهج الكوفيين في الصرف، 5/1.

3 – الصرف الوافي 14/1.

4 – هو: عثمان بن أبي بكر بن يونس (ت646هـ)، من أهم مؤلفاته: الكافية في النحو وشرحها ونظمها، والشافية في التصريف وشرحها وغير ذلك. يُنظر: بغية الوعاة 134/2-135.

5 – يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/1.

6 – هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني النحوي، (ت672)، من أهم مؤلفاته: شرح التسهيل، الخلاصة، الكافية الشافية. يُنظر: بغية الوعاة 130/1-134.

7 – تسهيل الفوائد، 76/1.

8 – هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الهمذاني الأصل (ت769هـ)، من مؤلفاته: مختصر الشرح، والجامع النفيس في الفقه، والمساعد في شرح التسهيل، وعلى الألفية شرحًا. يُنظر: بغية الوعاة 47/2-48.

9 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 191/4.

الفصل الأول ويشمل:

المبحث الأول: أشهر علماء المدرسة الكوفية[1]

أولاً: معاذ الهراء

هو معاذ بن مسلم الهراء أبو مسلم، ولد أيام عبد الملك بن مروان، وكان أبو مسلم مؤدّب عبد الملك بن مروان، قد نظر في النحو، فلمّا أحدث الناس التصريف أنكره.

فقال:

قد كان أخذهم في النحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم

لما سمعتُ كلامًا لستُ أفهمــه كأنــه زجل الغربان والبــوم

تركتُ نحوهم واللهُ يعصمني من التقحّم في تلك الجراثيم

فأجاب معاذ هذا:

عالجتها أمرَد حتى إذا شِبتَ ولم تحسن أباجادها

سمّيتَ من يعرفها جاهلاً يصدرها من بعد إيرادها

سهّل منها كل مستصعب طود علا أقران أطوادها

وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ فسمعه يقول لرجل:

كيف تقول من "تؤزهم أزًّا" يا فاعل أفعل؟ فقال له الأبيات السابقة.

وانبنى على مقالته تلك أن جعله المؤرخون واضعًا لعلم الصرف، وهذه المقولة ليست كافية لنقول عنه أنّه وضع علم الصرف.

1 – اعتمدنا في الترجمة لأعلام المدرسة الكوفية على كتاب بغية الوعاة، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وقمتُ بترتيب الأعلام في هذا المبحث حسب سنة الوفاة.

ومات معاذ سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل: سنة تسعين ببغداد، وكان يبيع الثياب الهروية، فلذلك قيل له: الهراء.[1]

ثانيًا: الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي بالولاء، الكوفي، المعروف بالكسائي، أحد القراء السبعة، كان إمامًا في النحو واللغة والقراءات، ولم تكن له في الشعر يد، حتى قيل: ليس في علماء العربية أجهل من الكسائي بالشعر، وكان يؤدّب الأمين بن هارون الرشيد، ويعلمه الأدب، ولم يكن له زوجة ولا جارية.

روى الكسائي عن أبي بكر بن عياش وحمزة الزيات وغيرهم، وروى عنه الفراء وأبوعبيد القاسم بن سلام وغيرهما.

وتُوفي سنة تسع وثمانين ومائة بالريّ، وكان قد خرج إليها صحبة هارون الرشيد، وقيل إنّ الكسائي مات بطوس سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة، والله أعلم، ويقال إنّ الرشيد كان يقول: دفنتُ الفقه والعربية بالريّ.

والكسائيّ بكسر الكاف وفتح السين المهملة، وبعدها ألف ممدودة، وإنما قيل له الكسائي؛ لأنه دخل الكوفة وجاء إلى حمزة بن حبيب الزيات وهو ملتفّ بالكساء، فقال له حمزة: من يقرأ؟ فقيل له: صاحب الكساء، فبقي عليه، وقيل بل أَحْرَم في كساء فنُسب إليه –رحمه الله–.[2]

ثالثًا: علي بن المبارك الأحمر

1 – بغية الوعاة، 2/290-291

2 – وفيات الأعيان، 3/295-297.

هو عليّ بن الحسن وقيل –ابن المبارك– المعروف بالأحمر شيخ العربية، وصاحب الكسائيّ.

قال ثعلبة: كان الأحمر يحفظ أربعين ألف شاهدا في النحو، وكان مقدما على أفراد في حياة الكسائي، وأملى الأحمر شواهد النحو. فأراد الفراء أن يتمّها فلم يجتمع له الناس كما اجتمعوا للأحمر، فقطع.

صنّف الأحمر: التصريف، وتفنّن البلغاء، ومات بطريق الحج سنة أربع وتسعين ومائة.[1]

رابعًا: الفراء

هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء، الديلمي، الكوفي، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، حكي عن أبي العباس ثعلب أنه قال: لولا الفراء لما كانت عربية؛ لأنه خلصها وضبطها.

وأخذ الفراء النحو عن أبي الحسن الكسائي، وكان سبب إملائه كتاب "المعاني" أنّ أحد أصحابه، وهو عمر بن بكير، كان يصحب الحسن بن سهل فكتب إلى الفراء إنّ الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن لا يحضرني عنها جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولا، وتجعل ذلك كتابًا يرجع إليه فعلت، فلمّا قرأ الكتاب قال لأصحابه: اجتمعوا حتّى أملي عليكم كتابًا في القرآن، وجعل لهم يومًا، فلمّا حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القراء، فقال له: اقرأ، فقرأ فاتحة الكتاب، ففسّرها، حتى مرّ في القرآن كله على ذلك، يقرأ الرجل والفراء يفسّره، وكتابه هذا نحو ألف ورقة، وهو كتابٌ لم يعمل مثله، ولا يمكن لأحد أن يزيد عليه.

1 – بغية الوعاة، 2/158-159.

ومولد الفراء بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وله من التصانيف: الحدود، والمعاني، وكتابان في المشكل أحدهما أكبر من الآخر، وكتاب المصادر في القرآن، وكتاب الوقف والابتداء وغير ذلك.

تُوفّي الفراء سنة سبع ومائتين في طريق مكة، وعمره ثلاث وستون سنة، وإنما قيل له فرّاء ولم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها؛ لأنّه كان يفري في الكلام.[1]

وقد أضاف الفراء بكتاب معاني القرآن إلى النحو الكوفي الكثير ففيه اتضحت مصطلحاته وظهرت اتجاهاته ونعدّه بوابة للنحو الكوفي بحقٍ.

خامسًا: هشام بن معاوية

هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير، النحوي الكوفي، صاحب أبي الحسن علي بن حمزة الكسائيّ، أخذ عنه كثيرًا من النحو، وله فيه مقالة تُعزى إليه، وله فيه تصانيف عديدة، فمن ذلك كتاب الحدود وهو صغير، وكتاب المختصر وكتاب القياس وغير ذلك.

قال أبو مالك الكندي: توفي هشام بن معاوية الضرير سنة تسع ومائتين –رحمه الله–.[2]

سادسًا: أحمد بن يحيى الشيباني

هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم، البغدادي، الإمام أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة مائتين، وابتدأ النظر في العربية، واللغة، والشعر

1 – وفيات الأعيان، 176/6-181.

2 – وفيات الأعيان، 85/6.

سنة ست عشرة، وحفظ كتب الفراء، فلم يشذّ منها حرف، وعني بالنحو أكثر من غيره، فلمّا أتقنه أكبّ على الشعر والمعاني والغريب.

صنّف: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، معاني الشعر، التصغير، غريب القرآن، الوقف والابتداء.

وثقل سمعه، ثم صُمّ، فانصرف يوم الجمعة من الجامع بعد العصر وإذ بدواب من ورائه، فلم يسمع صوت حافرها فصدمته، فسقط على رأسه في هوّة من الطريق، فلم يقدر على القيام فحمل إلى منزله، ومات منه سنة إحدى وتسعين ومائتين –رحمه الله–.[1]

سابعًا: أبو جعفر الرؤاسي

هو محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النحوي، أبو جعفر ابن أخي معاذ الهراء، سُمي الرؤاسي؛ لأنّه كان كبير الرأس، وهو أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو، وهو أستاذ الكسائي والفراء، وله من الكتب: الفيصل، معاني القرآن، التصغير، الوقف والابتداء الكبير والصغير.[2]

المبحث الثاني: مصادر الدراسة الكوفيّة

للكوفيين طابعهم الخاص، وأيضًا مصادرهم التي أرجعوا إليها أصول دراستهم، التي من أهمها:[3]

1– النحو البصري:

نلاحظ أنّ أئمّة الكوفيين قد وقفوا على النحو البصري سواء مشافهة أو مناقلة.

1 – المصدر نفسه، 1/396-397.

2 – وفيات الأعيان، 1/82-83.

3 – يُنظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لـــ مهدي المخزومي، ص330-346.

2- لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريون:

وهي لغات الأعراب الذين قطنوا البوادي وابتعدوا عن الحضر.

3- لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها:

وهي لهجات عرب الأرياف كأعراب سواد الكوفة، وأعراب سواد بغداد.

4- الشعر العربي:

الشعر العربي كان أيضًا مصدرًا من مصادر الدراسة الكوفية، وأساسًا بنوا كثيرًا من أصولهم عليه.

5- القراءات:

فهي أيضًا مصدر من مصادر الدراسة الكوفيّة، ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ مؤسس هذه المدرسة وأستاذها من أئمة القرّاء (الكسائي)، وهذه الأصول برمّتها تتفق إلى حدّ بعيد مع أصول المدرسة البصرية إلاّ أنّها تختلف في منهج التناول وبخاصة عدم تحديدهم لحدّ زماني ومكاني كما فعل البصريّون.

الفصل الثاني: نماذج من آراء الكوفيين في بعض المسائل الصرفية. ويشمل:

المبحث الأول: رأيهم في بنية بعض الأدوات

سنقتصر الحديث عن بنية بعض الأدوات من حيث الزيادة والأصل، والإفراد والتركيب، وذلك بإبراز وجهة نظر البصريين ثم عرض ما ذهب إليه الكوفيون بعد ذلك.

أولاً: الحروف

بلى:

جواب لاستفهام منفي، ذهب البصريون إلى أنه بكماله حرف بسيط، ألفه أصلية، شأنه شأن الحروف كلّها، قال ابن جنّي عنه بعد أن قرّر أنّ الحروف لا يدخلها التصريف معلّلاً[1]: "ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غير زوائد، ولا منقلبة من واو ولا ياء....."[2].

وألف (بلى) عند الكوفيين زائدة، فأصلها (بل) العاطفة التي تفيد الإضراب والرجوع زيد عليها ألف ليحسن الوقف.[3]

قال الفرّاء في أثناء حديثه عن جواب الاستفهام المنفي: "فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده، فاختاروا (بلى)؛ لأنّ أصلها كان رجوعًا محضًا عن الجحد إذ قالوا: ما قال عبد الله بل زيد، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفًا يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعًا عن الجحد فقط، وإقرارًا بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: (بلى) فدلّت على معنى الإقرار والإنعام، ودلّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط".[4]

ويترجّح مذهب التركيب لسببين هما:[5]

1- يُعينُ على ذلك اللفظ والمعنى، فلفظ (بل) و(بلى) متقاربان جدًّا، مما يدلّ على تطوّر صوتي، أمّا المعنى فـ(بل) تفيد الإضراب عمومًا، و(بلى) تفيد الإضراب بعد النفي، والفرق بينهما أنّ (بل) لا تستقل بنفسها، أما (بلى) فتستقل بنفسها؛ لأنّها تنوب عن الجمل.

1 – منهج الكوفيين في الصرف 64/1.

2 – المنصف 7/1.

3 – منهج الكوفيين في الصرف 64/1.

4 – معاني القرآن للفرّاء 52/1-53.

5 – منهج الكوفيين في الصرف 65/1.

2- مشابهة (بلى) للاسم والفعل في نيابتها عن الجمل، مما يقوي القول بزيادة الألف، وهو ضرب من التصرف الذي لا يكون إلاّ في الأسماء والأفعال.

ثانيًا: الأسماء

أنت: قال ابن يعيش[1]: "تقول: (أنت) إذا خاطبت واحدًا، فالاسم منه الألف والنّون عندنا، وهي التي كانت للمتكلم زيدت عليها التاء للخطاب".(4)[2]

من كلام ابن يعيش يتّضح أنّ الضمير (أنت) مركّب من (أنْ) ضمير متكلّم زيدت عليه تاء الخطاب.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ (أنت) بكماله اسم، محتجّين بالظاهر.، قال ابن يعيش: "وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسم عملاً بالظاهر".[3]

ثالثًا: الظروف

قط

قط: ظرفٌ لما مضَى من الزمان، مبني على الضمّ لأنّها ظرف، وأصل الظروف أن تكون مُضافة فلمّا قُطعت عن الإضافة بُنيت على الضمّ.[4]

ذهب ابنُ القطاع تحت عنوان أبنية المضاعف من الثنائي إلى أنّ (قطُّ) على زنة (فعْل).[5]

1 – هو: يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي، الحلبي، موفق الدين، أبو البقاء المشهور بابن يعيش (ت643هـ)، من أهمّ مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جنّي. يُنظر: بُغية الوعاة 2/351-352.

2 – شرح المفصل لابن يعيش 95/3.

3 – شرح المفصل لابن يعيش، 96/3.

4 – المصدر نفسه، 108/4.

5 – أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع ص118.

وذهب الكِسائيُّ إلى أنّ أصله (قَطُط) على زنة (فَعُل) كعضُد، فلمّا سكن الحرف الأول للإدغام حُرّك الآخر بحركته.[1]

رابعًا: أسماء الاستفهام

كم:

ذهب البصريّون إلى أنّ (كم) مفردة موضوعة للعدد، وذهب الكوفيون إلى أنّها مركّبة.[2]

وحجّة الكوفيّون في ذلك تستند إلى الأشياء الآتية:[3]

أ- الأصل في (كم) "ما" زيدت عليها الكاف؛ لأنّ العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، فما وصلته في أوله نحو "هذا" و"هذاك"، وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى: " ﴿ٱبز **بم** بن بى﴾ " فكذلك ها هنا.

ب- زادوا "الكاف" على "ما" فصارتا جميعًا كلمة واحدة، وكان الأصل أن يُقال في "كم مالك؟" "كما مالك؟" إلاّ أنّه لما كَثُرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حُذفت الألف من آخرها وسُكنت ميمها، كما فعلوا في "لِمْ" فصار "كم مالك" والمعنى كأي شيء مالك من الأعداد، والدليل على ذلك قولهم: "كأيّن من رجل رأيت" أي: كم رجل رأيت، ونظير "كم" "لم" فإنّ الأصل في "لم" "ما" وزيدت عليها اللام، فصارتا جميعًا كلمة واحدة، وحُذفت الألف لكثرة الاستعمال وسُكنت ميمها.

1 – شرح المفصل 108/4.

2 – الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 277/1 المسألة الأربعون.

3 – الصرف الكوفي، لـــ أحمد عبد الدايم ص47-48.

أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنها مفردة؛ لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل".[1]

ويقول الدكتور أحمد عبد الدايم في كتابه الصرف الكوفي: "وأكاد أميل إلى رأي الكوفيين لسببين:

1- ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر حذف منها الألف، نحو عمّ-لِمَ- مِمّ، وعليه إذا قلنا إنّ "كم" مكونة من "ما" ثم جرّت بالكاف لذلك حذف منها الألف.[2]

2- والسبب الآخر أنه إذا كانت "كأيّن" تجري مجرى "كم" والكاف في "كأيّن" للتشبيه، فإنّ الكاف أيضًا في "كم" للتشبيه، ثم صارت وما بعدها بمنزلة شيء واحد.[3]

المبحث الثاني: الآراء الكوفية في أقل الأحرف الأصول وفي اشتقاق الاسم

بعد أن تناولنا في المبحث السابق (بعض الأدوات) من حيث البساطة والتركيب، والأصالة، والزيادة، أحببنا في هذا المبحث أن نتحدّث عن رأي الكوفيين في أقل الأحرف الأصول في بُنية الكلمة العربية سواء أكانت اسمًا معربًا أم فعلاً متصرّفًا، وأن نتحدّث بعد ذلك عن اشتقاق الاسم، وذلك بإبراز وجهة نظر البصريين أيضًا في كل ذلك، لكي تكتمل الفائدة.

أولاً: أقلّ الأحرف الأصول في بنية الكلمة العربية:

كان الخليل يرى أنّ أبنية الكلمات ثلاثية ورباعية وخماسية، لا تقل عن ثلاثة أحرف.[1]

1 – الإنصاف 279/1.

2 – يُنظر: الصرف الكوفي ص48.

3 – المصدر نفسه ص48.

وجاء الكوفيّون فوافقوا الخليل على أنها لا تقل عن ثلاث، ولكنّهم خالفوه في الرباعي والخماسي، وعندهم أنّ البناء لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على ثلاثة، وما زاد على الثلاثة فزائد على أصل البناء، فالمثال المجرد على هذا عندهم هو: "ف، ع، ل" أما ما زاد على ذلك من تكرار اللام حين يوزن الرباعي نحو جعفر بفعلل، والخماسي نحو سفرجل بفعلّل، إنما هو زيادة طارئة على أصل البناء.[2]

والذي يؤيد أنّ أقل أصول المعرب والمتصرف ثلاثة عند الكوفيين ورود بعض الأسماء التي ظاهر لفظها أنّها ثنائية، نحو: "أب، أخ، حم" حيث نجدهم يردونها إلى الثلاثي؛ إذ الأصل فيها عندهم أنها مبنية على ثلاثة أصول، غير أنّ استعمالها على الألسنة كثيرًا أسقط منها الأصل الثالث للتخفيف.[3]

فالجمهرة الغالبة من أبنيتها إنما بُني على ثلاثة أصول، وهي مرحلة التطور التي استقرت عندها اللغة العربية في رأي الكوفيين كما يدل عليه تشبثهم في أنّ أقل ما يتألف منه الاسم ثلاثة أصول، ويقول برجستراسر: إنّ أقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية، والعربية قد حافظت مع بنائها الأصلي على كثير منها، غير أنها اشتقت من بعضها صيغًا جديدة بزيادة أحد حرفي العلة، أو بزيادة همزة أو هاء، مثال ذلك في الجمع الصحيح: أخوات، وفي التكسير: آباء، وفي الأسماء المشتقة أبوّة.[4]

ثانيًا: في اشتقاق الاسم

1 – مدرسة الكوفة ص184.

2 – المصدر نفسه.

3 – المصدر نفسه، ص186.

4 – مدرسة الكوفة، ص187.

يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم، وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو الذي هو العلو".[1]

وحجّة الكوفيين في ذاك أن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى، وعلامة له يعرف به، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أو عمرو، دلّ على المسمى فصار كالوسم عليه.[2]

يقول الدكتور أحمد عبد الدايم في هذه المسألة: "إلاّ أنّنا نميل إلى ما ذهب إليه علماء الكوفة للأوجه التالية:

أولاً: يحتجّ الأنباري على أنّ همزة التعويض تقع في أول الكلمة تعويضًا من حذف اللام، لذلك هو يرى –تبعًا للبصريين– أنّ اسم أصلها من "سمو"، حُذفت الواو وعوض عنها بالألف، وهذا القول مردود عليه بأنّ هناك كلمات حُذف أولها وعوض عنه بالهمزة في أوله أيضًا، من ذلك كلمة "أول" فأصلها "وَوّل" حذفت الواو الأولى وعوض عنها بالهمزة فصارت (أوّل).

ثانيًا: الآدميون لهم أسماء "علامات" يتميزون بها فهذا زيد، وهذه فاطمة، وتلك عائشة لكنّ الآدميين درجوا على تميز قطعانهم في المراعي على وضع "وسم" لها يميز بينها؛ لأنّ الاسم في هذه الحالة لا يصلح لندائها وتجميعها، فجاء الوسم في الحيوان مرادفًا للاسم في الإنسان.

ثالثًا: الأقرب إلى الصواب عقلاً أن يكون الاسم مشتقًا من الوسم؛ لأنّ الاسم علامة والوسم علامة، لا أن يكون من "السمو"؛ لأنّ السمو كبرياء وارتفاع قدر".[3]

1 – الإنصاف 17/1. المسألة الأولى.

2 – المصدر نفسه.

3 – الصرف الكوفي ص38-39.

وبهذه الأدلة المقنعة التي قدّمها الدكتور أحمد نرى أننا نميل من غير تردد إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة.

الفصل الثالث: نماذج من أقيسة الكوفيين.

قبل أن نعرض نماذج من أقيسة الكوفيين في الصرف يجدر بنا أن نقف على تعريف القياس وأركانه باختصار.

القياس في اللغة: من قيس: قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا، واقتاسه، وقيّسه إذا قدّره على مثاله.[1]

وفي الاصطلاح: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.[2]

وللقياس أربعة أركان هي: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم.[3]

أولاً: نموذج من أقيسة الكوفيين في المشتقات

اسم الفاعل:

الكوفيّون يسمون هذا النوع من المشتقات (الفعل الدائم).[4]

ويُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل)، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر وهذا هو القياس.

1 – لسان العرب 3793/42 قيس

2 – الاقتراح ص59.

3 – المصدر نفسه ص60.

4 – مدرسة الكوفة ص239.

وقد التزم الكوفيون بهذا القياس، ورفضوا ما خالفه من المسموع القليل، وإن كان لغة[1]، فقد قال الفراء: "إلا أنّ من العرب–وهم قليل– من يقول المتكبِّر: متكبَّر، كأنهم بنوه على "يتكبّر"، وهو لغة الأنصار، وليس ممّا يُبنى عليه".[2]

ويتضح من كلام الفراء السابق أنّ الكوفيين قاسوا على الكثير حفاظا على اطراد القاعدة، ومع ذلك نجده قد حفظ لنا النادر من المسموع عن العرب مع عدم القياس عليه.

ثانيًا: نموذج من أقيسة الكوفيين في التثنية

تثنية الممدود والمقصور فيما زاد على ثلاثة أحرف يقول الأنباري: "ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود، وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية، فقالوا في تثنية "خَوْزلى" و"قهقرى": خَوْزلان، وقهقران، وذهبوا أيضًا فيما طال من الممدود إلى أنه يُحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قاصعاء": قاصعان".[3]

وحجّة الكوفيين في ذلك أنّ المقصور والممدود عند تثنيتهما يزدادان طولاً، فلذلك جاز أن يُحذف منهما لكثرة حروفهما قياسًا على كثرة الاستعمال، واستدلوا على ذلك بألفاظ تم الحذف منها لكثرة حروفها نحو: اشهاب: اشهبابًا، وأصله: اشهيبابًا، حذفوا في هذه الكلمة الياء لطولها وكثرة حروفها.[4]

ويقول الدكتور أحمد عبد الدايم في هذه المسألة: "رأينا في المسألة: لا أوافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه، وكذلك لا أوافق البصريين لسببين:

1 – منهج الكوفيين في الصرف 346/2.

2 – معاني القرآن 153/2.

3 – الإنصاف 255/2

4 – يُنظر: الإنصاف 255/2، وأيضًا: الصرف الكوفي ص94.

1- أرى أنّ المقصور إذا طال، فإن ألفه تحذف عند التثنية لالتقاء الساكنين "ألفه وألف المثنّى"، وحيث إنّ طوله لا يضره الحذف، ولا يجحف بنيته وذلك نحو "خوزلى-قهقرى" فإنّ أمثال هذه الكلمات تحذف ألفها أولاً ثمّ تُضاف الألف والنون لئلا يلتقي ساكنان.

2- أما الممدود، فيلاحظ أنه ينتهي بألف وهمزة، والهمزة في تقديري ألف، فكأنه ينتهي بألفين، فما بالك به إذا أضيفت إليه ألف ثالثة وهي ألف التثنية، لا شك أنه يطول ويثقل، على طوله وثقله، لذلك تحذف الألف والهمزة ثم تضاف ألف المثنّى في نحو "قاصعاء وحاثياء" حيث تحذف الألف والهمزة وتضاف ألف ونون التثنية فتقول: "قاصعان، حاثيان" وهكذا.[1]

ثالثًا: نموذج من أقيسة الكوفيين في الوقف

قبل أن نتعرض لنموذج عن أقيسة الكوفيين في الوقف يجدر بنا أن نقف على تعريف الوقف لغةً واصطلاحًا.

الوقف لغة: مصدر قولك وقفتُ الدابة ووقفت الكلمة وقفًا، وهذا مجاوز، فإن كان لازمًا قلت: وقفتْ وقوفًا، ووقف الأرض على المساكين، وفي الصحاح للمساكين وقفًا أي: حبسها.[2]

وفي الاصطلاح: قطع النطق عند آخر الكلمة.[3]

والمثال الذي على الوقف هو:

الوقف بنقل حركة المنصوب على الساكن قبله.

1 – الصرف الكوفي ص94-95.

2 – لسان العرب 4898/54 وقف.

3 – شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص168.

قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف: رأيت البَكَرْ، بفتح الكاف في حالة النصب، والبصريون يرون أنه لا يجوز ذلك".[1]

إلاّ أنّ النُّحاة جميعًا اتفقوا على جواز نقل حركة الرفع "الضمة" وحركة الجر "الكسرة" إلى الكاف، فيُقال: جاء البكُرْ، وسلمت على البكِرْ، وقد قاس الكوفيون ذلك في هذه المسألة على ورود ذلك النقل في حركة المرفوع والمخفوض في شعر العرب[2]، مثل قول الشاعر:

أنا ابن ماوية إذْ جدّ النُّقُرْ[3]

الشاهد في قوله "النُّقُرْ" حيث نقل حركة الراء وهي الضمة إلى القاف في الوقف.

وقول الآخر:

علّمنا إخواننا بنو عِجِلْ شُرْبَ النبيذ واصطفافًا بالرِّجِلْ[4]

الشاهد فيه قوله: عِجِلْ ، الرِّجِلْ، حيث نقل الشاعر حركة اللام وهي الكسر في كليهما إلى الجيم في الوقف.

قال الكوفيون: "إذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض فكذلك أيضًا في المنصوب؛ لأنّ الراء في قولك: رأيت البكر في حالة النصب ساكنة، كما هي ساكنة في قولك: هذا البكرُ، مررتُ بالبكرِ، في حالة الرفع والخفض، فكما حركت الكاف في المرفوع

1 – الإنصاف 234/2، المسألة الـــ106.

2 – يُنظر: المصدر نفسه 234/2، وأيضًا: الصرف الكوفي ص81.

3 – البيت لـــ عبيد الطائي، يُنظر: لسان العرب 4520/50 مادة: نقر

4 – البيت بلا نسبة. يُنظر: لسان العرب 2824/31 مادة: عجل.

والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين، فكذلك يجب أيضًا أن يختاروا الفتحة في المنصوب لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل".[1]

وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك؛ لأنّ أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يقال "بكْرًا" فلا يجوز أن تحرك العين، إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجرّ، فلمّا امتنع في النصب تحريك العين في حال التنكير دون حال الجرّ والرفع تبعه حال التعريف؛ لأنّ اللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها؛ فلذلك رُوعي الحكم الواجب في حال التنكير".[2]

الخاتمة والنتائج

في ختام هذا الجهد المتواضع الذي نأمل أن نكون قد وفّقنا في عرض مادته العلمية، توصّلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- الكوفيون يميلون إلى التركيب في بنية الأدوات.

2- يرى الكوفيون أنّ أقلّ الأحرف الأصول في بنية الكلمة العربية سواء أكانت اسمًا معربًا أم فعلاً متصرفًا لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على ثلاثة.

3- يرى الكوفيّون أنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلاّمة.

4- ذهب الكوفيون في تثنية الممدود والمقصور فيما زاد على ثلاثة أحرف إلى سقوط ألف الاسم المقصور عند التثنية، وحذف الحرفان الأخيران في الممدود.

1 – الإنصاف 237/2.

2 – المصدر نفسه، 237/2.

5- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة المنصوب إلى الساكن قبله في الوقف قياسًا على المرفوع والمخفوض.

قائمة المصادر والمراجع

1- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي (ت515هـ)، تحقيق ودراسة: أ.د أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1999م.

2- الاقتراح في علم أصول النحو، تأليف: الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

3- إنباه الرواة على أنباه النحاة: تأليف: الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت577هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بإشراف إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ-1998م.

5- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ-1979م.

6- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو، تأليف: شيخ النحاة الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك، محلّى بهوامش وفوائد كالدرر منتخبة من شرحي المتن المذكور للمصنّف والعلامة الدماميني، طبع في المطبعة الميرية، ط1، 1319هـ.

7- شذا العرف في فنّ الصرف، تأليف: الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، أستاذ العلوم العربية بدار العلوم وأحد علماء الأزهر الشريف، المكتبة الثقافية، بيروت-لبنان، (لا.ت).

8- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت686هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت1093هـ)، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، المجلد الأول، 1395هـ-1975م.

9- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1419هـ-1998م

10- شرح المفصل للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، مكتبة المتنبّي، القاهرة (لا.ت).

11- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تاليف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ-1997م.

12- الصرف الكوفي للدكتور أحمد محمد عبد الدايم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط2، الناشر دار الهاني للطباعة والنشر (لا.ت).

13- الصرف الوافي، تأليف: الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، ط2، توزيع دار الثقافة العربية.

14- الصرف وتطبيقاته، إعداد: مكتب الدراسات والتوثيق في دار النهضة العربية، بيروت،2001م.

15- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وقف على طبعه ونشره محمد سامي أمين الخانجي، مصر، ط1، 1373هـ-1954م.

16- لسان العرب لابن منظور، طبعة محققة ومذيّلة بفهارس مفصلة، تولّى تحقيقها نخبة من العاملين بدار المعارف: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة (لا.ت).

17- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف: الدكتور مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ-1958م.

18- معاني القرآن، تأليف: أبي زكرياء يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار. (لا.ت)

19- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م.

20- منهج الكوفيين في الصرف، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، لـ مؤمن بن صبري غنام، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1418هـ-1997م.

21- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت681هـ)، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (لا.ت).